Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 1 مارس 2026
ردمد: 3135-2359

أثر تطبيق بعض المؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي في القطاع المصرفي في ليبيا.

العجيـــــــــلـــــــــي ســـــاسي زميـــــم
جامعة الزاوية .. كلية الاقتصاد/ العجيلات

The impact of applying certain financial inclusion indicators on financial performance in the banking sector in Libya

Alajeli Sasi Zemim
University of Zawiya – Faculty of Economics /AL Ajilat
e – mail alajelizemim1980@gmail.com
orcid.org/ 0009- 0002- 1177- 3570

تاريخ الاستلام: 2026/01/15 تاريخ المراجعة 19 / 2 / 2026 تاريخ القبول:2026/03/13- تاريخ النشر: 28/ 03/ 2026

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر تطبيق بعض المؤشرات الشمول المالي على أداء القطاع المصرفي في ليبيا مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، وشملت عينة الدراسة المصارف التجارية العامة والخاصة، وغطت الفترة الدراسة من (2019م إلى 2024م)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، وباستخدام بيانات مستخرجة من تقارير وقوائم مالية عن مصرف ليبيا المركزي لاختبار فرضية الدراسة.

وأوضحت النتائج الدراسة سلامة ومعنوية نموذج القياسي المستخدم، وكان معدل التفسير يساوي (89%).

وأشارت النتائج الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي ذا دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للقطاع المصرفي في ليبيا مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وقدمت الدراسة تفسيرات محتملة لهذه النتائج، بالإضافة إلى عدة توصيات للقائمين على القطاع المصرفي بخصوص أثر تطبيق بعض مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الأداء المالي، القطاع المصرفي الليبي.

Abstract

Tis study aimed to examine the impact of applying certain financial inclusion indicators on the performance of the banking sector in Libya, measured by the return on equity. The study sample included public and private commercial banks, and the study period extended from (2019 to 2024). The multiple regression model was used, relying on date extracted from reports and financial statements issued by the Central Bank of Libya to test the study hypothesis.

The findings also indicated that there is a statistically significant positive effect of financial inclusion indicators on the financial performance of the banking sector in Libya, measured by

return on equity. The study provided possible explanations for these findings, in addition to several recommendations for those responsible for the banking sector regarding the impact of applying certain financial inclusion indicators on financial performance.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Inclusion Indicators, Financial Performance, Libyan Banking Sector.

1.1 المقدمة.

أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام المصارف المركزية، ليصبح ركيزة أساسية من ضمن أولويات صانعي السياسات في بناء استراتيجيات التنمية الشاملة لما لها من دور في التأثير على الاستقرار المالي والاجتماعي للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المُستدامة، وفي ظل الاهمية المتزايدة فقد أولى مصرف ليبيا المركزي اهتماماً كبيراً للشمول المالي منذ عام 2017، حيث أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليماته بخصوص تعزيز الاستقرار والشمول المالي.

وبالنظر إلي واقع الشمول المالي في المنطقة العربية، فإن المؤشرات تدل على مستوى انخفاضه مقارنة بدول العالم، حيث يمتلك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي، وهذا يعني أن 63 % من البالغين مُستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية(مصرف ليبيا المركزي، تاريخ الدخول 25/9/ 2025، 11:00 ص). ورغم الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عاميّ (2011_ 2017) تبايناً كبيراً بين الدول، ففي العام 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل واضح في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند (82%، 83%، 80%) على التوالي، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا(صابر، 2023).

ومع تطور الأنظمة المالية والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية. أصبح الشمول المالي من أبرز القضايا الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى إدماج كافة شرائح المجتمع في النظام المصرفي. وفي المقابل، تعاني بعض المصارف في القطاع المصرفي الليبي من ضعف الإنتاجية نتيجة محدودية قاعدة عملائها وارتفاع التكاليف التشغيلية. لذلك، فإن تطبيق الشمول المالي يُمكن أن يمثل مدخلاً استراتيجياً لتحسين إنتاجية القطاع المصرفي وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.

1.2 مشكلة الدراسة.

لم تستثنى ليبيا من بين الدول العربية التي تعطي اهتمام واسع لموضوع الشمول المالي كسبيل لتدعيم العمق المالي، كبداية لتصحيح الجهاز المصرفي في ليبيا، فقد أولى مصرف ليبيا المركزي اهتماماً كبيراً للشمول المالي منذ عام 2017، حيث أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليماته بخصوص تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي، فاتخذ مصرف ليبيا المركزي توجهاً استراتيجياً من خلال تبنيه للأسس والمبادئ التي تتماشى مع طبيعة اقتصادنا وتطلعاتها المستقبلية. ومما سبق يمكن صياغة المشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي في القطاع المصرفي في ليبيا ؟

1.3 أهمية الدراسة.

. أهمية نظرية: يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بموضوع أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء القطاع المصرفي.

. أهمية عملية: يساعد صناع القرار في القطاع المصرفي على وضع استراتيجيات فعالة لزيادة الإنتاجية وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تبني سياسات الشمول المالي.

1.4 أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأتي:

. مفهوم وأبعاد الشمول المالي ودوره في تطوير النظام المصرفي.

. قياس أثر الشمول المالي على الأداء القطاع المصرفي.

. تحديد أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في تطبيق سياسات الشمول المالي.

. تقديم مقترحات عملية لزيادة فاعلية الشمول المالي في القطاع المصرفي في ليبيا.

1.5 فرضية الدراسة.

يمكن صياغة فرضية الدراسة بالصيغة العدمية:

H_0: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الأداء القطاع المصرفي الليبي.

1.6 الدراسات السابقة.

1. الدراسة الشحات وأبوالديار (2023) بعنوان "تأثير الشمول المالي على الربحية".

تناولت هذه الدراسة قياس تأثير الشمول المالي التي حددتها قمة مجموعة العشرين – عددها أحد عشر مؤشراً للشمول المالي على مؤشرات الربحية للبنوك التجارية العاملة في مصر، حيث قام الباحث بتطبيق الدراسة على عدد ثمانية بنوك تجارية تتنوع ملكيتها بين القطاع العام والخاص والأجنبي خلال الفترة الزمنية من عام 2013 وحتى عام 2021 وباستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (البانل داتا) ، استطاع الباحث التوصل الى عدد من النتائج، منها عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر، وهذا مع استثناء الأبعاد التي تتعلق بـ (حجم المحفظة الائتمانية البنك ، تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، حيث كانت لها دوراً مؤثراً في زيادة وتطور مؤشرات الربحية داخل الجهاز المصرفي المصري، كذلك دلت نتائج القياس علي وجود علاقة طويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية)، وتحسن مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي المصري ، وتشير النتائج ايضاً على أن هناك تأثير معنوي لأبعاد الشمول المالي على كافة مؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر. هذا وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي يتوقع أن يستفيد منها القطاع

المصرفي المصري، من أجل تقديم المزيد من الأداء المتميز والمستمر، من خلال التركيز على أهم مؤشرات الشمول المالي ومحاولة تحسينها.

2. دراسة ياس (2022) بعنوان "مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً".

تهدف الدراسة الى اختبار الدور التفاعلي للتكنولوجيا المصرفية في العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي و الأداء المالي في القطاع المصرفي العراقي، ولتحقيق اهداف الدراسة تمت صياغة نموذج يتكون من ثلاثة متغيرات رئيسية وتم استنباط ثلاث فرضيات رئيسية تتفرع من كل فرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، وباعتماد أسلوب المنهج التحليلي الوصفي فقد استهدف القطاع المصرفي كعينة للدراسة وجمع البيانات اللازمة من النشرات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي، فضلا عن قيام الباحث بعدد من المقابلات الشخصية مع بعض موظفي البنك المركزي للتأكد من واقع مشكلة الدراسة من الناحية الميدانية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان الشمول المالي يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف في ظل وجود تكنولوجيا تعزز من هذا الشمول، كما توصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها العمل باستمرار على تطوير نظم الدفع والتسوية ومواكبة المستجدات العالمية للوصول الى نظام مدفوعات كفوء يتماشى مع ما هو حاصل في الدول الأخرى.

3. دراسة العبد الله (2022) بعنوان "أثر الشمول المالي على أداء المصارف الأردنية":

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي على أداء المصارف الأردنية باستخدام بيانات ثانوية لـ (13) مصرفًا تجاريًا من 2008 إلى 2019. اعتمدت الدراسة على النموذج التجميعي لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين الشمول المالي وربحية المصارف الأردنية. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق سياسات تشجع على زيادة الشمول المالي، مما يساهم في تعزيز ربحية المصارف وتحقيق استدامتها المالية.

4. دراسة عوض (2021) بعنوان "أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك المصرية".

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك المصرية، بالإضافة إلى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة الدراسة للشمول المالي في مصر، وذلك من خلال دراسة تطبيقية وتحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي (كالحد الأقصى والحد الأدنى والوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية)، وذلك لوصف المتغيرات الخاضعة للدراسة، ولتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات تم استخدام أسلوبي: تحليل الارتباط، وتحليل الانحدار، وقد خلص البحث إلى وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي بالبنوك، حيث أن توسع البنوك في تطبيق الشمول المالي مع وجود مستويات مرتفعة من الوعى والتثقيف المالي لدى الأفراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات المالية، ومن ثم جذب أكبر عدد من هؤلاء العملاء ذوى فئات مختلفة من الادخار لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، مما ينعكس على ارتفاع نسبة السيولة، وتعزيز الأداء المالي لديه، ويؤدى ذلك أيضاً إلى زيادة قدرته على أداء التزاماته التعاقدية، وكذلك زيادة تدفق التمويل لكافة الفئات داخل المجتمع، وتحقيق المزيد من الأرباح على المدى الطويل، مما ينعكس ذلك في النهاية على الاستقرار المالي.

5. دراسة الفقيه (2020) بعنوان "الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي في المصارف الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في المصارف الليبية خلال الفترة من 2012م إلى 2019م. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام بيانات ثانوية تم الحصول عليها من تقارير المصرف المركزي الليبي والمصارف التجارية. تم اختيار عينة مكونة من 7 مصارف ليبية تمثل المجتمع المصرفي الليبي. استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي المتمثل في الانحدار الخطي وتحليل البيانات باستخدام النماذج القياسية لفحص العلاقة بين الشمول المالي واستقرار النظام المصرفي. أظهرت النتائج أن الشمول المالي يساهم في تعزيز استقرار المصارف الليبية، حيث ساعد في جذب مزيد من الودائع وتحقيق تنوع في القروض المقدمة للعملاء، مما ساهم في تقليل المخاطر المالية. أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات شاملة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية والبعيدة، مع تحسين السياسات المالية لضمان استقرار النظام المصرفي الليبي في المستقبل.

6. دراسة صالح (2017) بعنوان "أثر الشمول المالي على ربحية المصارف الليبية".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي على ربحية المصارف الليبية خلال الفترة من 2015م إلى 2015م. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من التقارير السنوية للمصرف المركزي الليبي، والمصارف التجارية. تم اختيار عينة من (6) مصارف ليبية تمثل المجتمع الدراسة، واعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي التحليلي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي وزيادة ربحية المصارف الليبية، حيث ساهمت الخدمات المصرفية المتنوعة في رفع الأرباح عبر زيادة عدد العملاء وحجم التعاملات. توصي الدراسة بضرورة تحسين وتعزيز خدمات الشمول المالي في المصارف الليبية، بما يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان الوصول إلى خدمات مالية أوسع.

2.1 مفهوم الشمول المالي –أهميته– وأهدافه .

يشير الشمول المالي إلى توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع عبر القنوات الرسمية، بما يشمل جميع الحسابات المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، والائتمان (السرايري، 2016).

عرفت مجموعة العشرين (G 20)، ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI, 2019) الشمول المالي بأنه" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب احتياجاتها بحيث تُقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

وحسب التقرير المُشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فإن مفهوم الشمول المالي ينصرف إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار مقبولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ) يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومُستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مُقدمي الخدمات المالية العادلة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (مصرف ليبيا المركزي، 2025، 6).

1.2.1 أهمية الشمول المالي.

يُسهم الشمول المالي بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي عبر تقليل الاعتماد على القنوات المالية غير الرسمية، مما يقلل من المخاطر النظامية، ويزيد من قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي. كما يحفز النمو الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية، خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد محركاً رئيسياً للاقتصادات الناشئة. إضافة إلى ذلك، يتيح للأفراد الحصول على قروض صغيرة وخدمات تأمين، مما يعزز قدرتهم على تحسين دخلهم وإدارة المخاطر المالية. كما يُسهم في تمكين وتعزيز المساواة الاقتصادية من خلال تسهيل وصولها إلى الموارد المالية (علي، 2020، 44-45).

حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق تسعة أهداف من الأهداف السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة 2030، على رأسها خفض الفقر ومكافحة الجوع وخلق المزيد من الفرص العمل.

وبشكل عام فإن أهمية الشمول المالي لها الأثر على مستوى الاقتصاد القومي، تنعكس في تحقيق أثاراً مهمة على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتعزيز استقرار النظام المالي وسهولة وصول الخدمات المالية في أوقات الأزمات (مصرف ليبيا المركزي، 2025، 6).

2.2.1 أهداف الشمول المالي:

1. تحسين أداء المصارف: من خلال تحسين معدلات السيولة، الربحية، وجودة الأصول عبر توسيع الأسواق المحلية والدولية، وتقديم خدمات مالية متنوعة.

2. توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي: من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة مثل الحسابات المصرفية، التمويل، التأمين، وخدمات الدفع الإلكتروني.

3. زيادة القدرات المالية للشرائح المستهدفة: عبر التوعية والتعليم المالي للمستهلكين عن حقوقهم وواجباتهم في استخدام الخدمات المصرفية، مما يعزز كفاءتهم المالية.

4. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: لتحسين ظروف المعيشة، خصوصاً للأفراد الفقراء والشركات الصغيرة، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية (علي، 2020، 46).

3.2.1 أبعاد الشمول المالي:

يعرفان World Bank و Aliance for Financial Inclusion الشمول المالي بأنه تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، واستخدامها بجودة مناسبة، وبتكلفة معقولة. ويرتكز قياسه في القطاع المصرفي على ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. الوصول (Access).

يقصد به قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول المادي والرقمي للخدمات المصرفية، ويُقاس بمؤشرات مثل عدد فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف نسمة، وانتشار نقاط البيع والحسابات الرقمية. ارتفاع هذه المؤشرات يعكس انخفاض الحواجز الجغرافية والمؤسسية أمام التعامل مع المصارف (World Bank, 2022)

2. الاستخدام (Usage).

يعبر عن مدى الاستخدام الفعلي والمستمر للحسابات والخدمات، مثل نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً، وعدد وقيمة المعاملات الإلكترونية، وحجم الودائع والقروض. هذا البُعد يميز بين "امتلاك حساب" و "تفعيلة بصورة منظمة" (Demirguc- Kunt et., 2021).

3. الجودة (Quality).

يرتبط بمدى ملاءمة المنتجات المصرفية لاحتياجات العملاء، ووضوح الرسوم، وحماية المستهلك، ومستوى الرضا والثقافة المالية. جودة الخدمة تعزز الثقة والاستدامة في العلاقة بين العميل والمصرف (AFI, 2019).

إذاً خلاصة القول يتحقق الشمول المالي المصرفي عندما تتكامل إتاحة الخدمة مع الاستخدام الفعلي وجودة التجربة المصرفية بما يحقق الاستدامة المالية والاجتماعية.

4.2.1 متطلبات تحقيق الشمول المالي.

1. توفير البنية التحتية المالية والتكنولوجية: يشمل ذلك انتشار فروع المصارف، أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع، ومقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول .

2. تبسيط الإجراءات المالية: لتسهيل فتح الحسابات وتقليل المستندات المطلوبة، خصوصاً للفئات ذات الدخل المنخفض.

3. تعزيز الثقافة والوعي المالي: من خلال برامج تعليمية للمواطنين حول كيفية استخدام الخدمات المصرفية، أهمية الادخار، وحماية أنفسهم من الاحتيال المالي.

4. تعزيز التكنولوجيا المالية: عبر دعم الشركات الناشئة لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وسهلة الوصول مثل المحافظ الإلكترونية، والقروض الرقمية الصغيرة (المصرف ليبيا المركزي، 2022).

5.2.1 التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي لدى القطاع المصرفي الليبي.

من خلال معرفة أسباب التوجه نحو التطبيق الشمول المالي والاطلاع على تجارب الدول وأراء الخبراء والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي في إعداد وتنفيد الاستراتيجيات الخاصة بالشمول المالي يمكن لنا معرفة التحديات والتي نوجزها في الاتي:

1. تدني مستوى الدخل، وانخفاض مستوى الامية المالية وغياب الثقة في المؤسسات المالية.

2. انتشار الفساد، وعدم وجود برنامج إصلاحي وتطوير مؤسساتي واضح.

3. ضعف البنية التحتية المالية الأساسية، وعدم تحديث وتطوير التشريعات والقوانين المرتبطة بالطابع الخاص للقطاع المالي.

4. تحديد الهوية الاقتصادية للدولة الليبية.

5. عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

6. الانقسام المؤسساتي والحكومي القائم.

7. ارتفاع نسبة البطالة وتحديد حجم القطاع الغير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي.

8. قلة مصادر البيانات والأبحاث فيما يخص الشمول المالي في ليبيا,

9. ضعف الالمام المالي (الثقافة المالية).

10. محدودية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

11. غياب تصاميم للمنتجات والخدمات المالية للفئات المهمشة والضعيفة وخاصة ذوي الإعاقة لتلبي احتياجاتهم، وعدم وجود موظفين مختصين بالتعامل مع تلك الشرائح، عدم وجود معايير واضحة عند إنشاء المباني للمصارف تحدد وتراعي احتياجات تلك الشرائح.

12. ضعف الالمام المعرفي والعلمي لموظفي القطاع المصرفي بأهمية الشمول المالي.

13. القصور في السياسات والحوكمة التي تعزز الشمول المالي (مصرف ليبيا المركزي، 2025، 52).

3.1 الأداء المالي.

يُعد هدف البقاء والاستقرار من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى المصارف إلى تحقيقها خاصة في ظل الأزمات المالية، والأحداث السياسية، والتغيرات الاقتصادية، والمنافسة الشديدة. وأن هذا الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه تلك المصارف مرتبط إلى درجة كبيرة بأدائها بشكل عام، وأدائها المالي بشكل خاص (عوض، 2021، 381).

مفهوم الأداء المالي: كما يُعد مقياساً لنتائج الأنشطة الاقتصادية والمالية للمصرف خلال فترة زمنية محددة، ويعكس مدى كفاءتها في استخدام مواردها المالية لتحقيق الأرباح وضمان الاستمرارية والنمو (التويجري، 2018، 45).

ويعرفه (Charity Mulewa et al, 2019 ,p 193) بأنه "مدى مساهمة الأنشطة التي يتم تنفيذها في تحقيق قيمة خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف ممكنة".

وعرفه (إسكندر وأخرون 2018، 426) إلى أنه "قدرة المصرف على استغلال الموارد بصورة مُثلى من أجل تحقيق نتائج تتطابق مع الخطط والأهداف المالية المخططة من قبل الإدارة خلال فترة زمنية محددة".

ومما سبق يُمكن للباحث القول بأن الأداء المالي هو: انعكاس لمدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه من خلال استخدام الموارد المتاحة لديه بأفضل صورة ممكنة من أجل تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة.

كما يعتبر الأداء المالي أحد أهم الركائز الأساسية لعنصري الكفاءة والفعالية لأي مؤسسة، وبالتالي يُمكن الحُكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية أو لا.

1.3.1 العوامل التي تؤثر في الأداء المالي.

يتأثر الأداء المالي في القطاع المصرفي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية من أهمها:

أولاً/ العوامل الداخلية وتتمثل في:

1. حجم السيولة لذى المصرف.

2. درجة الرفع المالي للمصرف.

3. تكلفة الحصول على الأموال.

4. مدى كفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة.

ثانياً/ العوامل الخارجية وتتمثل في:

1. السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

2. درجة رضا العملاء عن المصرف وخدماته.

3. المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

4. القوانين والتعليمات المفروضة من الجهات الرقابية على القطاع المصرفي (عوض، 2021، 381–382).

2.7.2 بعض مؤشرات قياس الأداء لدى القطاع المصرفي الليبي:

يقاس الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم كفاءة المصارف في تحقيق أهدافها وقدرتها على الاستمرار في بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، ومن أبرز هذه المؤشرات **مؤشرات الربحية** مثل العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس قدرة المصارف على توليد الأرباح من مواردها المتاحة، إضافة إلى **مؤشرات السيولة** التي تعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، **ومؤشرات الملاءة المالية** التي تقيس قدرة المصارف على مواجهة المخاطر والخسائر المحتملة. كما تُعد **مؤشرات جودة الأصول**، وخاصة نسبة القروض المتعثرة، من الأدوات المهمة في تقييم كفاءة إدارة الائتمان.

وتعتمد عملية قياس الأداء المالي بشكل كبير على البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وتكتسب أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والانقسام المؤسسي، حيث تستخدم هذه المؤشرات كأداة لدعم الرقابة المصرفية، وتقييم سلامة النظام المالي، وتوجيه سياسات الإصلاح المصرفي (مصرف ليبيا المركزي، 2022، البنك الدولي، 2020).

4.1 العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي في القطاع المصرفي في ليبيا.

حيث يُسهم التوسع في الشمول المالي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمصارف من خلال زيادة قاعدة العملاء، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاستقرار المالي، وتمكين الأفراد والشركات، خصوصاً المشروعات الصغرى والمتوسطة، من الوصول إلى الخدمات المصرفية مثل الحسابات المصرفية، وخدمات الدفع الإلكتروني، والتمويل، يؤدي إلى زيادة الودائع وتحسين كفاءة توظيف الموارد، مما ينعكس إيجابياً على الربحية والسيولة وجودة الأصول المصرفية (World Bank, 2018).

حيث نجد القطاع المصرفي في ليبيا يعاني من انخفاض مستوى الشمول المالي نتيجة محدودية انتشار الفروع المصرفية، وهيمنة المصارف التجارية العامة، وضعف دور الوساطة المالية، والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والانقسام المؤسسي وعدم الاستقرار، وضعف البُنية التحتية الرقمية، وتراجع الثقة في الجهاز المصرفي، وهو ما يؤثر سلباً على الأداء المالي للمصارف الليبية (مصرف ليبيا المركزي، 2022).

كما يؤكد البنك الدولي أن الشمول المالي في البيئات غير المستقرة قد يظل تأثيره محدوداً على الأداء المالي، ما لم يُدعّم بإصلاحات مصرفية وهيكلية شاملة تعزز الكفاءة والحوكمة وإدارة المخاطر(البنك الدولي، 2020)، وتشير الدراسات في هذا الموضوع إلى أن تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوسيع الخدمات المصرفية الرقمية، من شأنه أن يدعم الاستقرار المالي ويرفع كفاءة الأداء المالي للمصارف الليبية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والنقدية التي تمر بها البلاد (Demirguc- Kunt et al, 2021).

5.1 منهجية الدراسة.

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فيما يتعلق بالمنهج الوصفي تم الاعتماد على ما قدمته الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع البحث، وواقع بيئة العمل في مجتمع البحث، والاطلاع على ما كُتب في هذا المجال في الأدبيات الموضوع.

بينما الجانب التحليلي تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss) في معالجة وتحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية المنشورة و التقارير المالية للمصرف ليبيا المركزي باعتباره أعلى سلطة نقدية والمسؤولة على القطاع المصرفي في ليبيا .

1.5.1 مجتمع الدراسة: حيث بلغ عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي في ليبيا حتى نهاية عام 2024م (21 مصرفاً)، وتعمل عبر (672) فرعاً ووكالة بالإضافة للمصرف ليبيا المركزي باعتباره السلطة النقدية والرقابية.

جدول يوضح المصارف العاملة في القطاع المصرفي في ليبيا حتى عام 2024م.

م	نوع ونشاط المصرف	أسم المصرف
1	تجاري عام	م الجمهورية
2	تجاري عام	م الوحدة
3	تجاري عام	التجاري الوطني
4	تجاري علم	الصحاري
5	تجاري خاص	م شمال أفريقيا
6	تجاري خاص	م التجارة والتنمية
7	تجاري خاص	م الوحدة الوطنية
8	إسلامي خاص	م الأمان
9	إسلامي خاص	م اليقين
10	تجاري خاص	م السراي للتجارة والاستثمار
11	تحاري خاص	م المتوسط
12	تجاري خاص	م الواحة
13	إسلامي خاص	م السراج الإسلامي
14	إسلامي خاص	م الضمان الإسلامي
15	إسلامي خاص	م الاستثمار العربي الإسلامي
16	إسلامي خاص	م التمويل الإسلامي
17	تجاري خاص	م الاتحاد الوطني
18	تحاري خاص	م الإعمار
19	إسلامي خاص	م الإسلامي الليبي
20	م متخصص	م الليبي الخارجي
21	تجاري خاص	م المتحد للتجارة والاستثمار

المصدر: www.cbl.gov.ly

3.5.1 نموذج الدراسة وتحديد مقاييس متغيرات الدراسة:

وصف نموذج الدراسة: فيما يلي توضيح لإبعاد الشمول المالي التي تناولتها هذه الدراسة، وتأثيره على الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي، حيث اقتصرت هذه الدراسة على بُعدين فقط لشمول المالي، وهما الوصول المالي واستخدام الخدمات المصرفية، كما هو موضحاً في الشكل التالي:

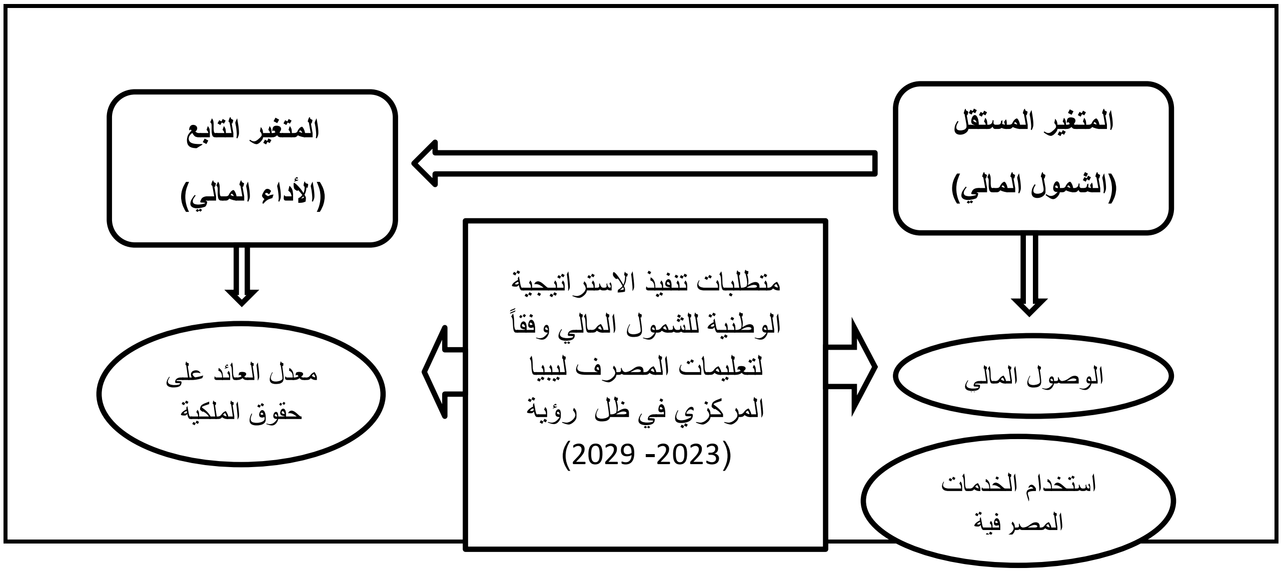

من إعداد الباحث.

4.5.1 قياس المتغيرات الدراسة: وفقاً لدراسات التي تناولت الشمول المالي كمتغير مستقل مقاساً بالأبعاد الاتية (الوصول المالي، استخدام الخدمات المصرفية) ، بينما يتمثل المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بـ (معدل العائد على حقوق الملكية).

الجدول التالي يوضح كيفية قياس متغيرات الدراسة.

أولاً/ المتغير المستقل (الشمول المالي)	
الأبعاد	الترميز
البُعد الأول: الوصول المالي	
عدد الفروع والوكالات المصرفية	X_1
عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)	X_2
عدد نقاط البيع (POS)	X_3
البُعد الثاني: استخدام الخدمات المصرفية	
عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18– 24)	X_4
عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (25– ما فوق)	X_5
عدد المعاملات الإلكترونية	X_6
ثانياً/ المتغير التابع (الأداء المالي)	
معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$	ROE

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة نموذج الدراسة في الشكل الانحدار الخطي المتعدد:

$$ROE= \alpha+ \beta_1X_1+ \beta_2X_2+ \beta_3X_3+ \beta_4X_4+ \beta_5X_5+ \beta_6X_6 \quad + e$$

حيث أن: $\beta_1, \beta_2, \ldots, \beta_6$ تمثل معاملات الانحدار الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة (المُفسرة)، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع.

α تمثل المقطع الثابت لمعادلة الانحدار.

e يمثل الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

5.5.1. تمهيد لاختبار فرضية الدراسة.

قبل اختبار فرضية الدراسة سيتم اختبار مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، وتم استخدام اختبار Kolomogorov- Smirnov (K-S)، والتي أشارت نتائجه الموضحة بالجدول التالي بأن ($sig > 0.05$)، وبالتالي فأن جميع متغيرات الدراسة تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.

رمز المتغير	(sing) Prob	البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
ROE	0.73	✓
X_1	0.78	✓
X_2	0.82	✓
X_3	0.76	✓
X_4	0.70	✓
X_5	0.65	✓
X_6	0.75	✓

6.5.1 تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

بناء على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، تم إجراء اختبار معامل الارتباط بيرسون الثنائي، لفحص وقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغيرين يتحقق بهما شرط التوزيع الطبيعي، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة والتي تؤثر على معاملات نموذج الانحدار.

مصفوفة معاملات الارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة

	ROE	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6
ROE	1	*0.44	*0.53	*0.42	*0.41	*0.39	*0.58
X_1		1	*0.47	*0.28	*0.38	*0.21	*0.18
X_2			1	*0.16	*0.20	*0.19	*0.32
X_3				1	*0.41	*0.22	*0.23
X_4					1	*0.16	*0.23
X_5						1	*0.22
X_6							1

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات موجبة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.39) و (0.58)، مما يدل على ن زيادة قيمة هذه المتغيرات تؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية. كما أظهرت نتائج المصفوفة إلى عدم وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة، الامر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات الدراسة (*Multicollinearity*)، مما يعزز من سلامة استخدام هذه المتغيرات في نموذج الدراسة، وقد ثبتت معنوية هذه العلاقات إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

وقبل البدء في اختبار الفرضية الدراسة، سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين (*VIF*) *Variance Inflation Factor* ، للكشف عن مشكلة الاشتراك الخطي بين المتغيرات المستقلة، إذاً يكشف هذا الاختبار أن المتغير الذي لها قيمة (*VIF*) أكبر من (5)، دلّ ذلك على وجود مشكلة الاشتراك الخطي بينه وبين غيره من المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج (Green and Salkind,2015,p.283).

ويوضح الجدول التالي قيم معامل (*VIF*) لكافة متغيرات المستقلة، حيث يلاحظ أن جميعها أقل من (5)، وبالتالي فإن النتائج تشير إلى عدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة.

الجدول التالي يوضح الاشتراك الخطي بين متغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	معاملات (VIF)
X_1	1.06
X_2	1.45
X_3	1.22
X_4	1.34
X_5	1.20
X_6	2.42

7.5.1 اختبار فرضية الدراسة.

H_0: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحسين الأداء القطاع المصرفي الليبي.

في هذه المرحلة، سيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أجل قياس أثر المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع.

الجدول التالي يوضح نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد

متغيرات الدراسة	الرمز	النموذج ROE		Sing F
		المعامل	قيمة t	
المقطع التابث	α	0.173	2.260	0.021
عدد الفروع والوكالات المصرفية	X_1	0.760	2.320	0.040
عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)	X_2	0.720	0.090	0.000
عدد نقاط البيع (POS)	X_3	0.770	2.500	0.000
عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18– 24)	X_4	0.502	0.810	0.038
عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (25– ما فوق)	X_5	0.613	0.760	0.000
عدد المعاملات الإلكترونية	X_6	0.039	0.610	0.000
معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة	R	0.670		
القوة التفسيرية	R^2	0.890		
القوة التفسيرية المعدلة	Adj- R^2	0.782		
معنوية النموذج الانحدار ككل	F	11.712		
مستوى الدلالة	Sing F	0.000		
اختبار Durbin Watson	D.W	2.175		

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر متغيرات الشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

بلغت قيمة المعامل المقطع الثابت (α = 0.173) عند مستوى معنوية (0.021) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية الثابت إحصائياً. وهذا يعني أن معدل العائد على حقوق الملكية يحتفظ بقيمة موجبة حتى في حالة ثبات المتغيرات المُفسرة الأخرى.

اما بالنسبة لعدد الفروع والوكالات المصرفية (X_1)، بلغ معامل الانحدار (0.760) وقيمة الدلالة (0.040)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود أثر إيجابي معنوي على معدل العائد على حقوق الملكية. ويمكن تفسير هذا الأثر الإيجابي بأن الزيادة في عدد الفروع والوكالات المصرفية تُسهم في توسيع نطاق الخدمات المصرفية، وزيادة عدد العملاء وحجم الودائع، والرفع من المستوى العمليات التمويلية والاستثمارية، وتحسين الإيرادات والأرباح، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابياً على العائد على حقوق الملكية.

اما بخصوص عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (X_2)، حيث بلغ معامل (0.720) ومستوى الدلالة (0.000)، مما يدل على وجود تأثير موجب قوي ومعنوي إحصائياً. ويُفسر ذلك بأن أجهزة الصراف الآلي تقلل من التكاليف التشغيلية، وتسهل

الوصول إلى الخدمات المصرفية وأيضاً تزيد من رضا العملاء وسرعة تقديم الخدمة المصرفية، وترفع من حجم المعاملات الإلكترونية، وهذا يعود إلى تحسين معدلات الأداء المالي للقطاع المصرفي، وزيادة مستويات الربحية لديها.

أما ما يتعلق بالمتغير عدد نقاط البيع (POS) (X_3)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.770) وهو من أعلى المعاملات عند مستوى معنوية (0.000)، مما يدل على تأثير إيجابي قوي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE). ويُفسر ذلك بأن انتشار أو زيادة نقاط البيع (POS)، يزيد من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ويرفع من حجم التعاملات الغير النقدية، ويعزز من قيمة الإيرادات الناتجة من العمولات المصرفية، ويساهم في تقليل من الاعتماد على النقد التقليدي، وبذلك يعد هذا المتغير من أكثر المتغيرات تأثيراً في تعزيز مستويات الربحية للقطاع المصرفي في ليبيا.

أما بخصوص متغير عدد الحسابات المصرفية للفئة العمرية(18– 24 سنة) (X_4)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.502) ومستوى المعنوية (0.038)، وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود أثر إيجابي معنوي. ويعود ذلك إلى أن زيادة اندماج هذه الفئة من الشباب في النظام المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة استخدام التطبيقات والخدمات الرقمية، وزيادة النشاط المالي الإلكتروني لهذه الفئة.

الأمر الذي يعزز من حركة السيولة والعمليات المصرفية ويؤثر ذلك إيجابياً في الأداء المالي للقطاع المصرفي في ليبيا.

أما بخصوص متغير عدد الحسابات المصرفية للفئة العمرية (25 سنة ما فوق) (X5)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.613) عند مستوى معنوية (0.000)، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية ، ويفسر ذلك بأن هذه الفئة العمرية تمتلك قدرة ادخارية وتمويلية كبيرة، أيضاً القيام بالمعاملات المصرفية تكون أكثر استقراراً، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابي على الأرباح المصارف ومعدلات العائد على حقوق الملكية.

أما ما يتعلق بالمتغير عدد المعاملات الإلكترونية (X6)، بلغ معامل الانحدار (0.039) عند مستوى معنوية (0.000)، ما يدل على وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، بالرغم من أن حجم التأثير أقل مقارنة بتأثير بقية المتغيرات، ويعود ذلك إلى تطور الخدمات الإلكترونية المصرفية، وتسريع إنجاز العمليات المالية، كذلك خفض التكاليف التشغيلية، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة الأداء المصرفي.

كما يشير جدول نتائج التحليل الانحدار أن معامل الارتباط بين متغيرات المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية بلغت (0.67)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين متغيرات المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية، أيضاً القوة التفسيرية لنموذج (R^2) تساوي (0.89)، هذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (0.89) من التغيرات التي تحدث قي المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية). ونلاحظ أيضاً أن القوة التفسيرية المعدلة أي بعد استبعاد الخطاء العشوائي($Adj\text{-}R^2$) بلغت (0.78) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (0.78) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاس بـ (ROE)، وهي قيمة جيدة تؤكد أن النموذج يحتفظ بقوته التفسيرية بعد استبعاد الخطاء العشوائي.

أما بالنسبة لمعنوية النموذج ككل فقد بلغت قيمة (F) تساوي (11.712)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000)، وهو أقل من مستوى معنوية (0.05)، ويلاحظ أيضاً خلو النموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديربن واتسون (D.W) (2.175)، وبذلك تبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز سلامة النموذج القياسي، وإمكانية الاعتماد عليه في تفسير النتائج.

وبناء على ما سبق يتضح لنا رفض الفرضية العدمية(H_0) القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الشمول المالي (عدد الفروع والوكالات المصرفية، وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وعدد نقاط البيع (POS)، وعدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18− 24)، وعدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (25− ما فوق)) على الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الشمول المالي (عدد الفروع والوكالات المصرفية، وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، وعدد نقاط البيع (POS)، وعدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18− 24)، وعدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (25− ما فوق)) على الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ويتم توضيح معادلة الانحدار المتعدد في الشكل التالي:

$$ROE= 0.173+ 0.760\ X_1+ 0.720\ X_2 + 0.770\ X_3+ 0.502\ X_4+ 0.163\ X_5+ 0.039\ X_6+ e$$

8.5.1 النتائج والتوصيات.

من خلال نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر بعض المؤشرات الشمول المالي على أداء المالي في القطاع المصرفي الليبي، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات العلمية، يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الليبي، مما يدل على أن التوسع في الخدمات والوسائل المصرفية الحديثة يُسهم في تحسين الأداء المالي.

2. تبين أن عدد الفروع والوكالات المصرفية له أثر إيجابي معنوي على العائد على حقوق الملكية، ويعزي ذلك إلى دور الفروع في توسيع قاعدة العملاء، وزيادة حجم الودائع والخدمات المصرفية المقدمة.

3. أثبتت الدراسة أن أجهزة الصراف الآلي (ATM) تؤدي دوراً مهماً في رفع كفاءة الأداء المصرفي، من خلال تسهيل حصول العملاء على الخدمات، وتقليل الضغط على الفروع وخفض التكاليف التشغيلية.

4. أظهرت الدراسة ان عدد نقاط البيع (POS) يعد من أكثر المتغيرات تأثيراً في تعزيز العائد على حقوق الملكية، وذلك نتيجة زيادة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتنمية الإيرادات الناتجة مقابل العمولات والخدمات الرقمية.

5. أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي للحسابات المصرفية لدى الفئات العمرية المختلفة، وخاصة فئة البالغين (25 سن فأكثر)، مما يعكس أهمية توسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي في تعزيز النشاط المالي والاستثماري للمصارف.

6. بينت الدراسة أن المعاملات الإلكترونية تُسهم بصورة إيجابية في تحسين الأداء المالي للمصارف، نتيجة دورها في تسريع العمليات المصرفية وتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

7. أظهرت الدراسة أن قيمة معامل التفسير (R^2= 0.89) أن متغيرات الشمول المالي تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية، وهو ما يدل على قوة التفسيرية العالية للنموذج.

8. أكدت نتائج اختبار(F) معنوية نموذج الانحدار ككل، مما يعزز من سلامة النتائج وإمكانية الاعتماد عليها في النموذج الدراسة.

9. أظهر اختبار دوربن واتسون (D.W) عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، مما يُشير إلى سلامة النموذج القياسي للدراسة.

وتوصي هذه الدراسة، بناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من استنتاجات، يُمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز واقع الشمول المالي في تحسين الأداء المالي في القطاع المصرفي الليبي، على النحو التالي:

1. ضرورة التوسع في نشر الفروع والوكالات المصرفية، خاصة في المناطق التي تعاني ضعفاً في الخدمات المصرفية، بما يُسهم في توسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي.

2. زيادة الاهتمام بتطوير البنية التحتية الرقمية للمصارف، من خلال التوسع في أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية، لما لها من دور فعّال في تعزيز الأداء المالي وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

3. تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي، من خلال تقديم حوافز للعملاء والتجار لتبني الخدمات الإلكترونية الحديثة.

4. العمل على استقطاب فئة الشباب وتشجيعهم على فتح الحسابات المصرفية واستخدام التطبيقات والخدمات الرقمية، باعتبارهم الفئة الأكثر تفاعلاً مع التكنولوجيا المالية.

5. تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية والتطبيقات الذكية بما يُسهم في تسريع إنجاز المعاملات وتحسين كفاءة الأداء التشغيلي للمصارف.

6. تعزيز التوعية المالية والمصرفية لدى الأفراد من خلال البرامج الإعلامية والتثقيفية، بهدف رفع مستوى الثقافة المالية وزيادة الثقة في الخدمات المصرفية الحديثة.

7. دعم السياسات الحكومية والمصرفية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، لما له من أثر مباشر في تحقيق الاستقرار المالي وتحسين مؤشرات الأداء المصرفي.

8. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول أثر الشمول المالي على مؤشرات مالية أخرى مثل السيولة وجودة الأصول والقيمة السوقية للمصارف.

6.1 المراجع.

1. مصرف ليبيا المركزي، التاريخ الدخول 2025/9/25. 11:00

2. صابر، محمد عبدالعليم، 2023، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، المجلد 1، العدد 1، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات.

3. الشحات، نظير رياض و ابوالدبار، محمد عبدالعزيز، 2023، تأثير الشمول المالي على الربحية دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية العدد 2، مجلد 4، جامعة دمياط.

4. ياس، مصطفي نزار، 2022، مؤشرات الشمول المالي وأثرها على الأداء المالي دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي عن فترة 2015– 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

5. العبد الله، سعيد (2022). "أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية"، مجلة دراسات الأعمال والمصارف.

6. عوض، آية عادل (2021)، "أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك في مصر"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3.

7. الفقيه، يوسف (2020)، "الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي في البنوك الليبية"، مجلة الاقتصاد والمالية الليبية، جامعة مصراتة.

8. صالح، محمد (2017). "أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الليبية"، مجلة البحوث الاقتصادية الليبية، جامعة طرابلس.

9. السرايري، سمير عبدالرزاق (2016)، "محددات الربحية في البنوك السعودية"، مجلة العربية للإدارة، مجلد 30، العدد1، يونيو(حزيران).

10. مصرف ليبيا المركزي (2025)، "رؤية مصرف ليبيا المركزي لبناء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025–2029م)".

11. علي، مصباح، (2020). "تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

12. المصرف المركزي الليبي (2022). "النظام المصرفي الليبي"، المصرف المركزي الليبي، طرابلس.

13. التويجري، محمد (2018). "مؤشرات الأداء المالي في البنوك"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض.

14. Charity Mulewa Kioko,Olweny Tobias and Linus Ochieng,(2019),” Effect of Financial Risk on Financial Performance of Commercial Banks In Kenya Listed on The Nairobi Stock Exchange”, Strategic Journal of Business& Change Management,Volume6,No2, PP1936-1952.

15. إسكندر نشوان، عصام الطويل، محمد شحادة (2018)، "أثر مؤشرات الافصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن المهيد ى–أم البواقى، العد د 9، ص ص 418 –447.

16. مصرف ليبيا المركزي، www.cbl.gov.ly

17. البنك الدولي، (2020)، القطاع المالي في ليبيا: التحديات وآفاق الإصلاح، واشنطن: World Bank.

18. World Bank, (2018), Financial consumer protection and financial inclusion Washington, DC.

19. Demirguc-Kunt, A., klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2021), The Global Findex Database 2021: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank .

20. World Bank (2022), Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.

21. Alliance for Financial Inclusion (AFI) (2019), Financial lnclusion Measurement Framework.

22. Green, S. B., and Salkind, N. J., (2015), "Using SPSS for Windows and Macintosh: Analyzing and Understanding Date", Fourth Edition, PEARSON, Prentice Hall